الأمم المتحدة

E/CN.3/2013/17

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 December 2012
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الرابعة والأربعون

٢٦ شباط/فبراير – ١ آذار/مارس ٢٠١٣

البند ٤ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للعلم: إحصاءات العمالة

تقرير منظمة العمل الدولية بشأن التطورات المستجدة في إحصاءات العمالة والأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمالة

مذكرة من الأمين العام

وفقا لطلب اللجنة الإحصائية في دورتها الثالثة والأربعين (انظر الفصل الأول – ألف من الوثيقة E/2012/24)، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير منظمة العمل الدولية المقدم إلى اللجنة للعلم. ويبرز هذا التقرير الزيادة الحادة في الطلب على إحصاءات العمالة والعمل اللائق والاهتمام بها في أنحاء العالم ويصف التدابير التي اتخذتها منظمة العمل الدولية بإشراف المدير العام الجديد والإدارة الجديدة اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. ويصف جميع الأعمال التحضيرية التي أنجزت من أجل المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمالة المقرر أن تستضيفه المنظمة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. ويعرض التقرير للمشاورات الإقليمية الرئيسية واجتماعات أفرقة الخبراء التي تناولت مشروع القرار بشأن القوة العاملة، والعمالة، والبطالة ونقص استخدام اليد العاملة، ويصف بإيجاز نطاق التنقيحات المقترحة. ثم يورد قائمة بالأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها خلال السنتين الأخيرتين بشأن إحصاءات العمالة

* E/CN.3/2013/1.

110113 110113 12-65751 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

والعمل اللائق، بما في ذلك التصنيفات المهنية وفئات العمالة، والعمالة غير الرسمية، والعمل التطوعي، وعمل الأطفال، وإحصاءات الحوار الاجتماعي، والأجور وساعات العمل، والوظائف الخضراء، والتغييرات التي طرأت على تجميع بيانات العمالة ونشرها، وأنشطة التدريب وبناء القدرات، وتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان والمناطق. ويطلب من اللجنة أن تحيط علما بهذا التقرير.

تقرير منظمة العمل الدولية بشأن التطورات المستجدة في مجال إحصاءات العمالة والأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمالة

أولا – إحصاءات العمالة في صلب أنشطة الإدارة الجديدة لمنظمة العمل الدولية

١ – كما أُبلغت اللجنة الإحصائية في عام ٢٠١٠ (E/CN.3/2010/18)، أنشأت منظمة العمل الدولية في أيار/مايو ٢٠٠٩ إدارة إحصاءات جديدة مسؤولة أمام المدير العام كدلالة واضحة على زيادة الأهمية التي قررت الهيئات المكونة للمنظمة إيلاءها لتعزيز نظام إحصاءات العمالة في العالم. وفي إطار الموارد المتاحة المحدودة، بدأت المنظمة عملية إعادة التنظيم في المجالات الأربعة الرئيسية لأنشطتها الإحصائية وهي: تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان، ووضع المعايير الإحصائية الدولية، وجمع البيانات، والتدريب وبناء القدرات في مجالات إحصاءات العمالة.

٢ – وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، تولى زمام الأمر في المنظمة مدير عام جديد وإدارة جديدة. ومنذ البداية، كان هناك عزم واضح على تعزيز قاعدة المعارف لدى المنظمة وتعزيز إحصاءات العمالة على الصعيد العالمي على نحو ما تجسد في أعمال مجلس إدارة المنظمة وعلى الصعيد الخارجي. وقد أكد المدير العام الجديد خلال حملته الانتخابية وفي بياناته الأولى تأكيدا خاصا على الحاجة إلى بناء قدرات الدول الأعضاء، ولا سيما أقل البلدان نموا، وتحسين نظم المعلومات في مجال إحصاءات العمالة والعمل اللائق. وفي أول رسالة توجيهية بشأن البرنامج، والتي تناولت مقترح المدير العام الأول للبرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، وضع المدير العام ''الإحصاءات وقدرات البحث والتحليل'' في صدر أولوياته، وأولى أهمية مركزية للإحصاءات كوسيلة تساعد المنظمة في تقديم خدمات استشارية وتقنية أفضل لهيئاتها المكونة. وبغية تحقيق ذلك، شُرع في عملية إصلاح مكثفة من خلال المكتب، في كل من المقر والميدان. ومن المتوقع أن تُنجز العملية في نهاية عام ٢٠١٣. أما فيما يخص الأنشطة الإحصائية، فستنتهي إعادة الهيكلة في نهاية آذار/مارس ٢٠١٣ ليبدأ تنفيذها لاحقاً. ويجري تنفيذ هذه العملية من خلال إجراء تمحيص دقيق لجميع المجالات المختلفة، بهدف تجنب الازدواجية والتداخل وإنشاء قاعدة بيانات موحدة للمنظمة.

٣ – وجرى مجددا تسليط الضوء على الحاجة إلى زيادة إحصاءات العمالة وتحسينها على نطاق العالم كأولوية بعد الركود الاقتصادي الذي بدأ في عام ٢٠٠٧. وتعد المشاكل الخطيرة التي واجهت أسواق العمل وفرص العمل وسبل كسب العيش، الناجمة عن التراجع

الحاد الذي شهدته اقتصادات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وما تمخض عنه من آثار، موضع اهتمام جميع الحكومات والمنظمات الدولية الرئيسية، وكذلك مجموعة العشرين ومجموعات أخرى. ويتعين الحصول على معلومات كاملة وفي الوقت المناسب بشأن هذه المشاكل الحادة، لمعالجتها بسرعة وفعالية. ووضعت مختلف مجموعات الحوافز، لكن ما زالت ثمة حاجة ماسة إلى تحسين إمكانية قياس أثرها الفعلي على رفاه الفئات المتأثرة. واختيرت سياسات العمل وحددت الأهداف، وهي عملية عسيرة إذا لم تتوافر لها المعلومات المناسبة في مجال العمالة. وفي تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام ٢٠١٣ بعنوان ''فرص العمل''، يتوجه البنك بنداء خاص من أجل تعزيز إحصاءات العمالة وملء الثغرات الرئيسية في العالم، مشدداً على أنه بالرغم من أن مسألة فرص العمل تشغل مكانة مركزية، فإن المعلومات المتوفرة عنها شحيحة وغير كافية، مما يمهد الطريق لتنسيق الجهود مع البلدان والشركاء الآخرين لتوسيع إحصاءات العمالة وتحسينها في العالم.

٤ - وقد بدأت المنظمة هذه العملية بتعزيز وجودها الإقليمي في مختلف المناطق من خلال تنصيب خبراء إقليميين متخصصين في إحصاءات العمالة، يعملون في الميدان ويقدمون الدعم التقني للمكاتب الإحصائية الوطنية ووزارات العمل في مجال تحديد نظمها الخاصة بإحصاءات العمالة وتجميعها وتقييمها. وبعد إعادة تحديد معالم أنشطة التجميع، تعكف المنظمة على تبيُّن مختلف الثغرات في الأساليب والأدوات القائمة في جميع المناطق. ومن خلال هذه العملية، أنشأت بالفعل نظاماً للاتصال مع مختلف البلدان والعمل معها لتوسيع نطاق قدراتها الإحصائية. وجُعلت ضرورة الاقتراب أكثر من البلدان ضمن جدول الأولويات وبدأت العديد من المناطق في توثيق علاقات العمل مع الهيئات المكونة للمنظمة. وقد زادت المنظمة من مشاوراتها الإقليمية، وأكدت مجددا وجودها فيما يخص أنشطة الشراكة مع المنظمات الإقليمية كوسيلة لتحديد الاحتياجات. إلا أن الحاجة لا تزال تدعو إلى تعزيز عدة مجالات في الهياكل الإحصائية للمنظمة بغية مواكبة الزيادة في احتياجات هيئاتها المكونة. وينبغي على وجه الخصوص معالجة مجالات مثل هجرة اليد العاملة، والعمالة الريفية، وحركية فرص العمل وتدفقها، وإجراء دراسات استقصائية، وينبغي للمنظمة أن تعزز من قدراتها في هذا المجال. وتعد الحاجة إلى إقامة شراكات مع المكاتب الإحصائية الرئيسية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون التقني بشكل عام أمراً حيوياً في هذه العملية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أيضا التصدي على أعلى المستويات للحاجة إلى تحسين التنسيق مع الجهات المانحة والمنظمات الدولية الأخرى لكفالة التطبيق السليم للمعايير الإحصائية الدولية من قبل البلدان.

٥ - وتسعى منظمة العمل الدولية إلى تعزيز شبكتها الإحصائية في أفريقيا لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على إنتاج إحصاءات العمالة واستخدامها. ويوجد لديها حالياً خبيران

متخصصان في إحصاءات العمالة أحدهما معني بالبلدان الأفريقية الناطقة بالانكليزية ومقره في بريتوريا، والثاني معني بالبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية، ومقره في داكار. وأنشئت بأديس أبابا وظيفة جديدة لخبير إقليمي أقدم متخصص في إحصاءات العمالة ، عُيِّن شاغلها لدعم الأنشطة المضطلع بها على صعيد المنطقة وتنسيقها، وللعمل مع الشركاء الإقليميين.

٦ - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ثبتت الفائدة الجمة من الشراكة الفعالة للمنظمة مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأنجزت أنشطة مشتركة مختلفة مثل تقديم المساعدة التقنية والتدريب؛ وأنشئ فريق عامل معني بمؤشرات سوق العمل أثناء انعقاد مؤتمر الإحصاءات في الأمريكتين، يضم عددا كبيرا من الأعضاء، وتتولى تنسيق أنشطته كل من شيلي وكولومبيا. وجرى تعيين خبير إقليمي متخصص في إحصاءات العمالة في سانتياغو معنيٍ بنظام معلومات العمالة وتحليلها التابع للمنظمة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهو مشروع هام مقرُّه في بنما وتدعمه حكومتها.

٧ - وفي آسيا والمحيط الهادئ، عيّنت المنظمة أيضاً خبيرا إقليميا متخصصا في إحصاءات العمالة مقره في بانكوك للعمل على نحو أوثق مع البلدان عن طريق المشاركة بنشاط في الأنشطة التدريبية والاستشارية، وربط الأنشطة الإقليمية بالأنشطة التي ينفذها الشركاء الرئيسيون مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وجهات أخرى في المنطقة.

٨ - وفي مناطق أخرى، ما فتئت المنظمة تعزز تعاونها مع البلدان الأعضاء في اللجنة الإحصائية المشتركة بين دول رابطة الدول المستقلة ليس وحسب من خلال تقديم المساعدة التقنية، وإنما كذلك عن طريق تخطيط الأنشطة المشتركة المقبلة في مجال إحصاءات العمالة. وتضطلع المنظمة أيضاً بالأنشطة التدريبية في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتمضي قدما مع منظمات دولية أخرى في تعزيز تجميع البيانات وتوافرها.

ثانيا - المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمالة

٩ - ستعقد منظمة العمل الدولية المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمالة في جنيف، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وسيجري أثناء المؤتمر استعراض مشروع قرار منقح بشأن إحصاءات العمل والقوة العاملة وستناقش إمكانية اعتماده. وإذا اعتُمدت هذه المعايير الإحصائية المنقحة فإنها ستؤدي إلى تحديث المعايير الدولية الحالية الواردة في القرار المتعلق بإحصاءات السكان الناشطين اقتصاديا والعمالة والبطالة والعمالة الناقصة الذي اعتمده المؤتمر الدولي الثالث عشر لخبراء إحصاءات العمالة في عام ١٩٨٢، وما يتصل بذلك من مبادئ توجيهية. وبالإضافة إلى مشروع القرار المذكور، سيناقش المؤتمر مواضيع التصنيف

الدولي لفئات العمالة، والوظائف الخضراء ، ومؤشرات العمل اللائق، وعمل الأطفال، والإحصاءات المتعلقة بالسخرة، ويتلقى معلومات بشأنها.

١٠ - وكما أُبلغت اللجنة في دورتها الحادية والأربعين، وعلى الرغم من استنتاجات المؤتمر الدولي الثامن عشر لخبراء إحصاءات العمالة الذي أوصى بتنظيم المؤتمر كل ثلاث سنوات، فإن المنظمة لن تتمكن من عقد هذا الحدث الرئيسي بهذه الوتيرة. وبسبب قيود الميزانية، ستظل المنظمة تعقد هذه المؤتمرات كل خمس سنوات إلى أن تمكّنها الظروف من تقليص الفترة التي تفصل بينها. وقد تدعى اللجان التقنية أو اجتماعات الخبراء لتداول مواضيع محددة بين فترات انعقاد هذه المؤتمرات.

ألف - السكان الناشطون اقتصاديا والعمالة والبطالة والعمالة الناقصة ونقص استخدام العمالة

١١ - بدأت إدارة الإحصاءات في المنظمة العمل على تحديث المعايير الدولية بشأن إحصاءات السكان الناشطين اقتصاديا والعمالة والبطالة والعمالة الناقصة، بناء على توصيات المؤتمر الدولي الثامن عشر لخبراء إحصاءات العمالة وفي إثر استعراض برنامج إحصاءات العمالة الذي نظرت فيه اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والثلاثين، اللذين عقدا في عام ٢٠٠٨، وسيكون هذا العمل أساس مشروع القرار الذي سيجري تناوله خلال المؤتمر القادم.

١٢ - وأبرز استعراض البرنامج الذي نظرت فيه اللجنة المجالات ذات الأولوية للعمل في المستقبل في مجال إحصاءات العمالة وهي: (أ) هيكل القوى العاملة المتغير؛ (ب) استكمال إطار إحصاءات العمالة لمعالجة الجوانب الدينامية لأسواق العمل؛ (ج) التفاعل بين العمل بأجر والعمل بدون أجر؛ (د) التفاعل بين إحصاءات العمالة وغيرها من المجالات الإحصائية. وحدد المؤتمر الدولي الثامن عشر لخبراء إحصاءات العمالة كذلك مجالات ذات أولوية تضطلع بها المنظمة مستقبلاً تتمثل في تنقيح القرار المتعلق بإحصاءات السكان الناشطين اقتصاديا والعمالة والبطالة والعمالة الناقصة والتصنيف الدولي لفئات العمالة (ICSE-93). واعتمدت أيضا قرارا بشأن وضع تدابير تتعلق بنقص استخدام العمالة.

١٣ - ومنذ عام ٢٠٠٨، وفي أعقاب هذه التوصيات، قامت المنظمة بعدد من الأنشطة وأجرت مشاورات مع خبراء متخصصين في إحصاءات العمالة من بلدان ومنظمات إحصائية إقليمية بغية تيسير عملية الاستعراض. وشملت تلك الأنشطة عقد حلقة دراسية عن الإحصاءات المتعلقة بالعمالة والبطالة بالتوازي مع المؤتمر الدولي الثامن عشر لخبراء إحصاءات العمالة في عام ٢٠٠٨؛ وحلقة عمل تقنية بشأن تدابير نقص استخدام العمالة في عام ٢٠٠٩؛ والقيام، كما شملت في عام ٢٠٠٩ أيضاً، قيامها بإنشاء فريق عامل من أجل

تعزيز الإحصاءات المتعلقة بالعمالة والبطالة؛ وتنظيم اجتماعات تحضيرية إقليمية لخبراء إحصاءات العمالة في جميع المناطق الرئيسية في العالم في عام ٢٠١٢؛ بالإضافة إلى استعراض الممارسات الوطنية، بما في ذلك تنفيذ المعايير الإحصائية الحالية للقوة العاملة في الاستقصاءات الوطنية للأسر المعيشية وتعدادات السكان والمساكن.

باء – الفريق العامل المعني بالنهوض بإحصاءات العمالة والبطالة

١٤ – أنشئ هذا الفريق العامل في عام ٢٠٠٩ ليكون بمثابة الآلية الرئيسية لاستعراض المعايير وتحديثها. وهو يتألف من خبراء في إحصاءات القوى العاملة من المكاتب الإحصائية الوطنية لدى ٤٠ بلدا من جميع المناطق الرئيسية في العالم وكذلك من مكتب إحصاءات البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتتمثل ولايته في تقديم المشورة لمنظمة العمل الدولية بشأن عملية الاستعراض. وقد أجريت مشاورات مع الفريق من خلال مناقشات على شبكة الإنترنت واجتماعات عقدت في الأعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١١ و ٢٠١٢[(١)].

جيم – الاجتماعات التحضيرية الإقليمية لخبراء الإحصاءات العمالية

١٥ – ولتوسيع نطاق المشاورات التقنية التي تجرى في إطار التحضير للمؤتمر الدولي لخبراء الإحصاءات العمالية، شرعت إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية للمرة الأولى في تاريخ المؤتمر في عملية تشاورية واسعة لإشراك جميع مناطق العالم في المناقشات ودمج الخصوصيات الإقليمية باستثمار موارد كثيرة. ومن ثم، فقد قامت بتنظيم وعقد خمسة اجتماعات تحضيرية إقليمية لخبراء الإحصاءات العمالية لبلدان الأمريكتين، وآسيا والمحيط الهادئ، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأوروبا وآسيا الوسطى. وقد نظمت الاجتماعات بالتعاون مع اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة وشركاء إقليميين آخرين، بمن فيهم مصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأفريقي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي.

(١) يعتزم مكتب الإحصاءات التابع لمنظمة العمل الدولية الإبقاء على هذا الفريق باعتباره آلية استشارية رئيسية لتعزيز تطورات المنهجيات المتعلقة بإحصاءات القوى العاملة في المستقبل. ولتحقيق هذه الغاية، أنشئت منصة للمراسلات الإلكترونية لا يتاح الاطلاع عليها إلا للأعضاء المسجلين من الفريق العامل، وموقعها الإلكتروني: https://papyrus.ilo.org/empstats/EMPSTATS/.

١٦ - وإجمالا، شارك في الاجتماعات التحضيرية الإقليمية ممثلون من ١٠٠ بلد (١٦ بلدا في الأمريكتين، و ٢١ بلدا في آسيا والمحيط الهادئ، و ١٩ بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و ١٠ بلدان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و ٣٤ بلدا في أوروبا وآسيا الوسطى) وكذلك من مصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الأفريقي، ومكتب إحصاءات البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية، واللجنة الإحصائية المشتركة بين دول رابطة الدول المستقلة، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والبنك الدولي.

١٧ - وكانت الأهداف الرئيسية للاجتماعات على النحو التالي: (أ) إبلاغ المشاركين عن العملية الجارية للتحضير للمؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء الإحصاءات العمالية؛ (ب) عرض المقترحات الراهنة لاستعراض المعايير الإحصائية الدولية للقوى العاملة وتحديثها؛ (ج) جمع الآراء التقييمية وتشجيع المناقشة بين البلدان من أجل مواصلة تنقيح المقترحات. وكانت الاجتماعات وسيلة أيضا لتحديد المسائل الرئيسية في سوق العمل وشواغل السياسات لكل منطقة، لضمان أن تعالجها المعايير المنقحة بصورة كافية.

١٨ - وكان من بين النتائج الرئيسية للاجتماعات الإقليمية وجود تأييد واسع للنهج العام المقترح لوضع إطار شامل لإحصاءات العمل، تعرَّف ضمن حدوده العمالة من أجل إعداد إحصاءات عن القوى العاملة (انظر أدناه). وسلطت الاجتماعات الإقليمية الضوء أيضا على ضرورة إجراء اختبارات تجريبية لتقييم التنفيذ التشغيلي لبعض المقترحات وتقييمات البيانات حتى يتسنى تقدير التأثير المحتمل للتنقيحات المقترحة على السلاسل الزمنية للعمالة والبطالة.

دال - الاختبارات التجريبية ودراسات الحالات الإفرادية

١٩ - جريا على التوصيات المقدمة من الاجتماعات التحضيرية الإقليمية، ستجري الإدارة خلال عام ٢٠١٣ اختبارات تجريبية في بضعة بلدان مختارة من كل منطقة رئيسية في العالم لتحقيق هدف رئيسي هو التنفيذ العملي لبعض المقترحات من خلال الدراسات الاستقصائية للقوى العاملة. وإضافة إلى ذلك، يجري في الوقت الراهن الاضطلاع بدراسات حالات إفرادية باستخدام البيانات الجزئية القائمة المستمدة من الاستقصاءات والمأخوذة من مجموعة مختارة من البلدان من أجل تقييم التأثير المحتمل للمقترحات على المؤشرات الرئيسية لأسواق العمل مثل معدلات مشاركة القوى العاملة، ومعدلات البطالة، ومعدلات العمالة الناقصة المرتبطة بالوقت.

هاء – نطاق التنقيحات المقترحة

٢٠ – من أجل معالجة المجالات ذات الأولوية التي سُلِّط الضوء عليها في استعراض برنامج اللجنة وفي المؤتمر الدولي الثامن عشر لخبراء الإحصاءات العمالية، حدِّدت التنقيحات الرئيسية المقترحة على النحو التالي:

(أ) مواصلة تنقيح مفهوم وتعريف العمالة بحيث يركز على العمل المبذول لتوليد دخل كأساس لإعداد إحصاءات القوى العاملة؛

(ب) وضع إطار عام وشامل، ولكن مرن، لإحصاءات العمل، يميز بين العمالة وأشكال العمل الأخرى، بما في ذلك إنتاج السلع لاستخدامها الذاتي النهائي، وتوفير الخدمات لاستخدامها الذاتي النهائي، والعمل التطوعي؛

(ج) وضع تعاريف عامة ومبادئ توجيهية تشغيلية لقياس المشاركة والوقت المقضي في أشكال العمل بخلاف العمالة؛

(د) وضع مبادئ توجيهية تشغيلية أكثر تفصيلا لقياس العمالة والبطالة، تستثمر ما راكمته البلدان من تجارب على مدى الـ ٣٠ سنة الماضية و تشجع قابلية المقارنة الدولية للإحصاءات؛

(هـ) وضع توجيهات عامة لإعداد تصنيفات للأشخاص خارج قوة العمل لأغراض مختلفة، بما في ذلك تقييم مدى ارتباطهم بسوق العمل؛

(و) وضع مقاييس للاستخدام الناقص للعمالة تركز على المشكلات المتصلة بعدم كفاية استيعاب العمالة المتاحة، تنشر بالتوازي مع معدل البطالة؛

(ز) وضع توجيهات عامة لإعداد برنامج عمل رشيد وإحصاءات للقوى العاملة تهدف إلى تلبية الاحتياجات على المديين القصير والطويل، مع مراعاة السياقات والموارد الوطنية.

٢١ – وكان من بين الشواغل المهمة في الاستعراض التأكد بقدر الإمكان من الاستمرارية التاريخية لإحصاءات القوى العاملة. وتحقيقا لهذه الغاية، تدمج المقترحات الممارسات السليمة المحددة التي تعزز قابلية المقارنة الدولية للإحصاءات وتعالج الثغرات والشواغل المحددة المتعلقة بتنفيذ المعايير. ولا تزال عناصر المعايير الراهنة التي ثبت أنها سليمة وضرورية لضمان الاتساق الداخلي لإحصاءات القوى العامة واتساقها مع المجالات الإحصائية الأخرى دون تغير. ومن أبرز هذه العناصر إطار قياس القوى العاملة على أساس مبدأ النشاط، وقاعدة الأولوية، ومعيار الساعة الواحدة، وقصر الفترة المرجعية للقياس.

٢٢ - وتهدف هذه المقترحات إلى ما يلي: (أ) تحسين تلبية الطلب على إحصاءات القوى العاملة لرصد أسواق العمل، بما في ذلك استيعاب العمالة، وكذلك توفير معلومات يستنار بها في وضع سياسات تنهض بالعمالة وسياسات الدخل وغيرها من السياسات الاجتماعية ذات الصلة؛ (ب) إتاحة القياس الشامل لمدخل العمالة في جميع الأنشطة الإنتاجية ومساهمة الأشكال المختلفة للعمل في التنمية الاقتصادية وأسباب معيشة الأسر المعيشية وفي الرفاه؛ (ج) تحسين تكامل إحصاءات سوق العمل مع إحصاءات العمل الأخرى، ومع الإحصاءات في الميادين الأخرى، لا سيما إحصاءات الإنتاج؛ (د) تشجيع وضع مقاييس ديناميكية لأسواق العمل في المستقبل.

واو - إجراءات المؤتمر الدولي لخبراء الإحصاءات العمالية

٢٣ - طبقا لآلية المؤتمر الدولي لخبراء الإحصاءات العمالية، ستعقد منظمة العمل الدولية اجتماعا ثلاثيا لخبراء الإحصاءات العمالية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وسيناقش الاجتماع مشروع المقترح المحدث ويقدم توصيات للتحضير للمؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء الإحصاءات العمالية المزمع عقده في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وسيطلب إلى المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء الإحصاءات العمالية تقييم مشاريع المعايير المنقحة وتقديم توصيات مناسبة تتعلق باعتمادها من قبل مجلس إدارة منظمة العمل الدولية.

ثالثا - الأنشطة التي جرى الاضطلاع بها مؤخرا[٢]

ألف - التصنيف الدولي لحالة العمالة

٢٤ - اعتُمد التصنيف الدولي لحالة العمالة (تصنيف عام ١٩٩٣) من خلال قرار للمؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء الإحصاءات العمالية المعقود في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. وتوجد مخاوف من أن الفئات المعتمدة لم تعد توفر قدرا كافيا من المعلومات يكفل الرصد الجيد للتغيرات الحادثة في ترتيبات العمالة والتي تطمس في كثير من البلدان الحدود بين العمل الحر والعمل بمرتب. وثمة شعور أيضا بأن التصنيف لا يتضمن قدرا كافيا من التفاصيل لتوفير إحصاءات تلبي احتياجات المستخدمين بصورة كافية. وقد حدد المؤتمر الدولي الثامن عشر لخبراء الإحصاءات العمالية الهيكل المتغير للقوى العاملة، بما في ذلك تنقيح التصنيف الدولي لحالة العمالة لعام ١٩٩٣، باعتباره أولوية للعمل المستقبلي المتعلق بمنهجيات إحصاءات العمل. ومن المرجح أن يكون لتنقيح المعايير المتعلقة بإحصاءات السكان النشطين اقتصاديا

(٢) يمكن الاطلاع على المنشورات المشار إليها في هذا الفرع في الموقع الإلكتروني: www.ilo.org/statistics.

والعمالة والبطالة والعمالة الناقصة، المبينة في الفقرة ٢٠، تأثيرٌ كبير أيضا على نطاق وطبيعة الإحصاءات عن حالة العمالة، وأن يؤدي، لأغراض القياس الإحصائي، إلى تغيير في الحدود بين العمالة وأشكال العمل الأخرى. إلا أنه من الصعب وضع مقترح كامل لتنقيح تصنيف عام ١٩٩٣ لكي ينظر فيه المؤتمر الدولي التاسع عشر، نظرا لأنه سيتعين عند اتخاذ أي قرار عن حالة العمالة انتظار نتيجة المداولات بشأن القوى العاملة في نفس المؤتمر.

٢٥ - وستقدم منظمة العمل الدولية ورقة مناقشة إلى المؤتمر الدولي لخبراء الإحصاءات العمالية في عام ٢٠١٣، توجز فيها المشكلات المعروفة في تصنيف عام ١٩٩٣ وطائفة الممارسات الوطنية القائمة فيما يتعلق بالإحصاءات عن حالة العمالة والجوانب الأخرى لعلاقة العمالة. وستحدد الورقة أيضا السبل التي يمكن بها إما تعديل تصنيف عام ١٩٩٣ و/أو وضع تصنيفات ومتغيرات معيارية أخرى كمكمل لحالة العمالة لكي تبين بوضوح أكبر الحقائق المعاصرة والشواغل الاقتصادية والاجتماعية. وستعرض الورقة خيارات متنوعة لتنقيح تصنيف عام ١٩٩٣ تبيِّن النتائج التي يمكن الخروج بها من مداولات المؤتمر الدولي لخبراء الإحصاءات العمالية عن معايير إحصاءات القوى العاملة. ويتوخى أن تشكل هذه الورقة أساس المناقشة لاجتماع يعقده فريق عامل معني بتنقيح التصنيف الدولي لحالة العمالة لعام ١٩٩٣، بغية التماس توجيهات بشأن الخيارات المقترحة وأفضل السبل للنهوض بالعمل في تنقيح هذا التصنيف.

باء - التصنيف الدولي الموحد للمهن

٢٦ - عني النشاط الذي اضطلعت به منظمة العمل الدولية مؤخرا والمتصل بالتصنيف الدولي الموحد للمهن (التصنيف الدولي الموحد للمهن لعام ٢٠٠٨) بالدرجة الأولى بتوفير الدعم لتنفيذ هذا التصنيف على الصعيدين الوطني والإقليمي. وقد قدم هذا الدعم من خلال وسائل عدة، تشمل المشاركة في منتدى للمناقشة على شبكة الإنترنت يستضيفه المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية (متاح لجميع بلدان العالم)، وتقديم حلقات عمل تدريبية إقليمية ووطنية، وتقديم مساعدة تقنية مباشرة، وإعداد وثائق ذات صلة ونشرها.

٢٧ - وقد نشر المجلد الأول من التصنيف الدولي الموحد للمهن لعام ٢٠٠٨، وعنوانه الهيكل وتعاريف المجموعات وجداول التناظر بالإنكليزية في أيار/مايو ٢٠١٢، ويمكن الاطلاع عليه أيضا في الموقع الإلكتروني لمنظمة العمل الدولية. وتستند التعاريف التفصيلية للمجموعات المدرجة في هذا المنشور إلى مواد منشورة على الموقع الإلكتروني لمنظمة العمل الدولية في تموز/يوليه ٢٠٠٩. وقد جرى تحديث هذه التعاريف وتوضيحها في عدد من المجالات في ضوء التعليقات الواردة من الوكالات التي استخدمت المواد الأولى للمساعدة في وضع

تصنيفات وطنية للمهن أو تحديثها. ويتضمن المجلد الأول أيضا مذكرات منهجية تقدم المشورة بشأن تطبيق التصنيف الدولي الموحد للمهن على الصعيد الوطني. ويجري، في وقت كتابة هذا التقرير، إعداد النسخ الفرنسية والإسبانية والروسية لهذا المجلد. وسيتاح المجلد الثاني من التصنيف الدولي الموحد للمهن لعام ٢٠٠٨، وعنوانه فهرس الألقاب الوظيفية، بالإنكليزية والفرنسية في أوائل عام ٢٠١٣ وبالإسبانية والروسية في أسرع وقت ممكن بعد ذلك.

٢٨ - وقد قام عدد كبير من البلدان الآن بتعديل التصنيفات الوطنية للمهن لتحسين قابلية المقارنة مع التصنيف الدولي الموحد للمهن لعام ٢٠٠٨، أو إعداد تصنيفات وطنية تستند إلى هذا التصنيف، أو إعداد جداول تناظر ستتيح لها إبلاغ البيانات وفقا لهذا التصنيف. وقد اعتمد هذا التصنيف في كل مجموعات ذات الصلة التي أعدت في الاتحاد الأوروبي اعتبارا من عام ٢٠١١. وكانت الآراء التقييمية بشأن فائدة التصنيف إيجابية بوجه عام.

٢٩ - وتمشيا مع توصيات فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة المعني بالتصنيفات بشأن التصنيفات المرجعية الدولية الرئيسية، تقوم منظمة العمل الدولية حاليا بإعداد تقرير لكي ينظر فيه المؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء الإحصاءات العمالية سيبين مبررات بدء العمل في تنقيح التصنيف الدولي الموحد للمهن لعام ٢٠٠٨ أو تحديثه، أو عدم إحداث أي تغييرات في الوقت الحالي. ولتحقيق هذه الغاية، تقوم إدارة الإحصاءات في منظمة العمل الدولية بالتشاور مع الخبراء الوطنيين المعنيين بتصنيف المهن لضمان تحديد جميع المشكلات والشواغل التي تواجه تنفيذ التصنيف الدولي الموحد للمهن لعام ٢٠٠٨ وأخذها في الاعتبار عند إعداد التقرير.

جيم - العمالة غير الرسمية

٣٠ - استُكمل في عام ٢٠١٢ الدليل المعنون ''قياس العمالة غير الرسمية: دليل إحصائي بشأن القطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية''، وذلك على إثر عملية طويلة من المشاورات أعقبت الاجتماع التقني الذي عقده في عام ٢٠١٠ فريق دلهي المعني بإحصاءات القطاع غير الرسمي. وهو بمثابة دليل تقني تعده إدارة الإحصاءات، بالتعاون مع فريق دلهي المعني بإحصاءات القطاع غير الرسمي، بدعم مالي من حكومة الهند. ومن المتوقع أن يتيح هذا الدليل تعزيز الأنشطة الوطنية لقياس العمالة غير الرسمية وفقا للمعايير والتوصيات الدولية، وسيزيد فرص توفير المساعدة التقنية للبلدان التي تجري دراسات استقصائية لا تتيح لها حاليا تطبيق التوصيات الصادرة عن المؤتمرين الخامس عشر والسابع عشر.

٣١ - والمنشور هو دليل تقني عملي موجَّه للمكاتب الإحصائية الوطنية والمؤسسات الأخرى المهتمة بإعداد إحصاءات القطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية. ويعرض الدليل المعايير الدولية الحالية، المتمثلة في القرار المتعلق بقياس القطاع غير الرسمي، الذي اعتمده

المؤتمر الخامس عشر في عام ١٩٩٣، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بقياس العمالة غير الرسمية، التي أقرها المؤتمر السابع عشر في عام ٢٠٠٣.

٣٢ - ويعرض الدليل أيضا أفضل الممارسات فيما يتعلق بقياس القطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية باستخدام ثلاثة أنواع من منهجيات القياس وهي الاستقصاءات المستندة إلى الأسر المعيشية، والاستقصاءات المختلطة بين الأسر المعيشية والشركات، والاستقصاءات المستندة إلى المؤسسات. ويصف كل واحدة من هذه المنهجيات استنادا إلى الخبرات المكتسبة على الصعيد الوطني، ويقارن بين مزاياها وقيودها. ورغم أن أيا من هذه المنهجيات ليس بأفضل من البقية، فإن كلاً منها يكمل الآخر. ويتوقف اختيار منهجية أو أخرى على البيانات الضرورية، والإمكانيات المالية، والنظم الإحصائية في البلد. ويوفر الدليل مجموعة مختارة من الاستبيانات الاستقصائية تبيّن كل واحدة من هذه المنهجيات، وهي موجهة للبلدان التي ترغب في الشروع في برنامج للإحصاءات المتعلقة بالقطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية أو القيام بتحسينه. ويقدم الدليل توجيهات بشأن استراتيجيات النشر، وحساب المؤشرات، وجدولة الإحصاءات، وإدماج الإحصاءات المتعلقة بالقطاع غير الرسمي في الحسابات القومية.

٣٣ - وأُعد الدليل بمساهمة من خبراء وطنيين ودوليين، وأعضاء فريق دلهي، والشبكة العالمية المعروفة باسم ''مشاركة المرأة في العمالة غير الرسمية: العولمة والتنظيم''، ومنظمة العمل الدولية، والشعبة الإحصائية في الأمانة العامة. واستفاد الدليل من مساهمات خبراء وطنيين من بلدان شتى مثل جنوب أفريقيا والصين والمكسيك وموريشيوس والهند.

٣٤ - ومنذ اعتماد المعايير الإحصائية عن القطاع غير الرسمي، اضطلعت المنظمة بدور نشط في تقديم المساعدة إلى البلدان بشأن قياس العمالة في القطاع غير الرسمي وبشأن العمالة غير الرسمية، وذلك باستخدام منهجية قياس تتمثل في الاستقصاءات المتعلقة بالقوة العاملة. وقُدمت المساعدة في شكل حلقات عمل تدريبية إقليمية أو حلقات عمل عُقدت مباشرة في البلدان. واستفادت من هذه المساعدة بلدان واقعة في جميع المناطق، وشملت في السنوات الثلاث الماضية: الأرجنتين وإكوادور وألبانيا وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبيرو وجمهورية تترانيا المتحدة وتيمور - ليشتي وجنوب أفريقيا وشيلي والصين وفييت نام، وكمبوديا وموريشيوس وناميبيا ودولة فلسطين.

دال - التقديرات والتوقعات المتعلقة بالسكان الناشطين اقتصاديا

٣٥ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أنجزت المنظمة الطبعة السادسة من التقديرات والتوقعات المتعلقة بالسكان الناشطين اقتصاديا في العالم وفي مناطقه الجغرافية الرئيسية.

وكانت المنظمة قد نشرت الطبعة الأولى في عام ١٩٧١. وتغطي هذه التقديرات والتوقعات ١٩١ بلدا وإقليما، والفترتان المرجعيتان للتقديرات والتوقعات هما على التوالي الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠ والفترة ٢٠١١-٢٠٢٠.

٣٦ - ولإعداد الطبعة السادسة، وضعت منهجيات معززة من أجل تحسين التقديرات والتوقعات المتعلقة بالقوة العاملة. وتتضمن هذه الطبعة عدة تغييرات هامة مقارنة بالطبعة السابقة: حيث خُفّضت نسبة القيم المقدّرة على إثر زيادة البيانات الإحصائية، وبالإضافة إلى ذلك فإن التقديرات السابقة (١٩٩٠-٢٠١٠) تأتي الآن مصحوبة ببيانات وصفية مفصلة عن كل نقطة بيانات. وتشمل البيانات الوصفية عدة فئات تتعلق بمصدر البيانات المُجمّعة، ونوع التعديلات التي أُجريت لمواءمتها فيما بينها، عند الاقتضاء، ونوع أسلوب التقدير المتبع للتعويض عن البيانات الناقصة.

٣٧ - وفيما يتعلق بطريقة إعداد التوقعات، يجري الاستناد الآن إلى مجموعة نماذج أوسع نطاقا من المجموعة المستخدمة في الطبعة السابقة. وعلى وجه الخصوص، تتيح هذه النماذج تسجيل تأثير الأزمة الاقتصادية الأحدث عهدا في مشاركة القوة العاملة في البلدان المعنية. وتستخدم المنظمة في الطبعة السادسة التوقعات الصادرة عن المكاتب الإحصائية الوطنية، على أن تكون قد نشرت في عهد قريب. ويتعلق هذا الأمر بنحو ١٢ بلدا.

٣٨ - ونشرت إدارة الإحصاءات في المنظمة أيضا استعراضا للمؤلفات المتعلقة بجميع المنهجيات التي وضعتها المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية من أجل إعداد التوقعات المتعلقة بالسكان الناشطين اقتصاديا. ويشكل هذا الاستعراض نقطة الانطلاق لتنقيح المنهجية التي تستخدمها المنظمة.

هاء - الإحصاءات المتعلقة بعمل الأطفال

٣٩ - يضطلع بمسؤولية تنفيذ الأنشطة التي تقوم بها المنظمة في مجال جمع البيانات الإحصائية المتعلقة بعمل الأطفال برنامجُ المعلومات الإحصائية ورصد عمل الأطفال، وهو وحدة تابعة للبرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال الذي تنفذه المنظمة. وخلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، أتاحت المساعدة التقنية التي يقدمها برنامج المعلومات الإحصائية، الذي يقترن بدعم مالي في أحيان كثيرة، تقديم الدعم لإجراء ٢٥ استقصاءً وطنياً في مراحل مختلفة من التنفيذ فيما يخص عمل الأطفال في ألبانيا وطاجيكستان في أوروبا الوسطى؛ وفي أوغندا والرأس الأخضر وزامبيا وسيراليون وغينيا - بيساو وكينيا ومدغشقر في أفريقيا؛ وفي بنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والفلبين وفييت نام وكمبوديا ومنغوليا في آسيا؛ ومصر واليمن في البلدان العربية؛ وفي أوروغواي وباراغواي وبنما والجمهورية الدومينيكية وشيلي

وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا في أمريكا اللاتينية. وعلاوة على ذلك، في أعقاب الأعمال التحضيرية المضطلع بها في هذه الفترة، سيُشرع في عام ٢٠١٣ في إجراء استقصاءات وطنية عن عمل الأطفال في أوكرانيا وبليز وغانا ولبنان والمغرب وموزامبيق.

٤٠ - وتجري المنظمة في العديد من هذه البلدان استقصاءات مركّبة تتعلق بالقوة العاملة وعمالة الأطفال من أجل تعزيز استدامة جمع البيانات، وتقدم إدارة الإحصاءات التابعة لها دعما للجانب الذي يتناول الاستقصاءات المتعلقة بالقوة العاملة. وقدّم أيضا برنامج المعلومات الإحصائية ورصد عمل الأطفال مساعدة تقنية في عام ٢٠١٢ لإجراء استقصاءات تتعلق بعمل الأطفال في قطاعات ومناطق معينة في أوغندا وباكستان وتايلند وجنوب السودان وكمبوديا وكينيا وملاوي.

٤١ - واستفاد كل بلد يجري استقصاءات وطنية عن عمل الأطفال من دورة تدريبية وطنية بشأن جمع البيانات المتعلقة بعمل الأطفال أجراها برنامج المعلومات الإحصائية ورصد عمل الأطفال. وعلى الصعيد الإقليمي، نُظمت دورات تدريبية بشأن جمع البيانات المتعلقة بعمل الأطفال في ثمانية بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في حزيران/يونيه ٢٠١١، وفي ثمانية بلدان أفريقية ناطقة بالإنكليزية في نيروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وفي ستة من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عمان في آذار/مارس ٢٠١٢. وفيما يتعلق بتحسين المنهجية، نشرت المنظمة دراسة بعنوان ”صعوبةٌ في الكشف، وصعوبة أكبر في الحصر: مبادئ توجيهية للاستقصاءات الرامية إلى إعداد تقديرات بشأن سخرة البالغين والأطفال“. وبالإضافة إلى ذلك، يجري حاليا تنفيذ استقصاءات تجريبية لتحسين أساليب تقدير حالات الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية في إندونيسيا وتوغو. وسيُنشر في منتصف عام ٢٠١٣ على وجه التقريب دليل أعده برنامج المعلومات الإحصائية ورصد عمل الأطفال بشأن الاستقصاءات المتعلقة بعمل الأطفال في حالات خاصة.

واو - المسائل الجنسانية

٤٢ - تعمل المنظمة بنشاط على تقديم المساعدة التقنية للبلدان التي ترغب في الشروع في برنامج وطني للإحصاءات الجنسانية، وذلك منذ اعتماد المؤتمر السابع عشر في عام ٢٠٠٣ المبادئ التوجيهية المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وقدمت المساعدة التقنية مباشرة إلى عدد من البلدان، مثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية مولدوفا وفييت نام ودولة فلسطين، أو كجزء من حلقات العمل الإقليمية التي تنظمها المنظمة أو وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وشملت الدول العربية، وبلدان أوروبا الشرقية، وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

زاي – العمل التطوعي

٤٣ – أصدرت المنظمة في عام ٢٠١١ ”دليل قياس العمل التطوعي“ باللغات الإسبانية والإنكليزية والفرنسية. ويقدم الدليل تعريفا للعمل التطوعي، ومنهجية للقياس من أجل تحديد العمال المتطوعين وخصائصهم، ومنهجية للتقدير من أجل تقييم عملهم. وكان المؤتمر الثامن عشر قد ناقش الدليل في عام ٢٠٠٨ ووافق عليه، ثم قام بإعداده من بعد ذلك مركز جون هوبكنز لدراسات المجتمع المدني (جامعة جون هوبكنز) تحت رعاية المنظمة وبالتعاون مع فريق خبراء تقني دولي وبدعم من متطوعي الأمم المتحدة. ومن المتوقع أن يؤدي التنقيح المقبل للمعايير الاقتصادية الدولية المتعلقة بالسكان الناشطين اقتصاديا، والعمالة، والبطالة، ونقص استخدام العمالة، إلى تعزيز قياس العمل التطوعي.

حاء – مؤشرات العمل اللائق

٤٤ – نشر في أيار/مايو ٢٠١٢ الإصدار الأول لدليل المنظمة المعنون ”مؤشرات العمل اللائق: المفاهيم والتعاريف“. وأُعدّ الدليل ليكون أداة عملية أساسية توفر عناصر أساسية لفهم كيفية تحديد وتفسير المؤشرات الإحصائية والإطار القانوني للعمل اللائق. ويعتبر الدليل على وجه الخصوص أداة توجيهية للدول الأعضاء (أي الجهات المعنية بإعداد البيانات الإحصائية والمعلومات المتعلقة بالإطار القانوني والعمل اللائق) التي ترغب في وضع مؤشرات وطنية للعمل اللائق لأغراض التحليل والسياسات. وأُعدّ الدليل أيضا لدعم مستخدمي المعلومات المتعلقة بمؤشرات العمل اللائق، بما في ذلك الهيئات المكونة للمنظمة، والجهات المعنية الأخرى، وعموم الجمهور، من أجل إدراك المفاهيم والتعاريف المستخدمة لوضع مؤشرات العمل اللائق وتفسيرها. وأُعدّ الدليل باللغة الإنكليزية، وسيتاح بالإسبانية والروسية والفرنسية في عام ٢٠١٣.

٤٥ – وشُرع في عام ٢٠١١ في بذل مجهود كبير لإعداد تقرير أفريقي بشأن مؤشرات العمل اللائق، يغطي حوالي ٢٠ بلدا. ونُشر في عام ٢٠١٢ تقييم أولي يستند إلى المصادر الوطنية. والتقرير متاح باللغتين الإنكليزية والفرنسية. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، دعمت المنظمة عددا كبيرا للغاية من الاستقصاءات المتعلقة بالأسر المعيشية، ولا سيما الاستقصاءات المتعلقة بالقوة العاملة، وكذلك الاستقصاءات المتعلقة بالمؤسسات والسجلات الإدارية (بيانات مفتشي العمل) في ٢٨ بلدا (إثيوبيا وأوغندا وبنن وبوتسوانا وبوركينا فاسو وبوروندي، وتوغو وجمهورية تترانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا وجنوب السودان والرأس الأخضر وزامبيا وزمبابوي والسنغال وسيشيل وغينيا – بيساو والكاميرون وكوت ديفوار وكينيا وليبريا وليسوتو ومالي، ومدغشقر وملاوي وموريشيوس وموزامبيق

وناميبيا والنيجر). وتقدم المساعدة التقنية بشكل رئيسي في مرحلة التصميم والتجريب، وكذلك في تجهيز البيانات وإعداد تقرير الاستقصاء. فعلى سبيل المثال، تم تقديم المساعدة خلال جميع مراحل عملية الاستقصاء المتعلقة بالقوة العاملة في ليبريا ونشر التقرير في عام ٢٠١١. وأمكن تحقيق ذلك عن طريق حشد الدعم والموارد من عدة شركاء يعملون من أجل التنمية في البلد.

٤٦ - وفضلا عن ذلك، ما برحت المنظمة تساند بنشاط المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية لوضع نظم معلومات متسقة عن سوق العمل، ولا سيما بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. ولتحقيق تأثير أكبر، من المهم مواصلة تنسيق المبادرات وتوفير الدعم من الشركاء في التنمية.

طاء - النقابات واتفاقات التفاوض الجماعي

٤٧ - نشرت إدارة الإحصاءات التابعة للمنظمة قاعدة بيانات مستكملة وموسعة بشأن العضوية في النقابات، إلى جانب مذكرة منهجية بشأن مصادر هذه الإحصاءات. وهذه هي المرحلة الأولى في عملية إنشاء قاعدة بيانات عن مؤشرات الحوار الاجتماعي التي تركز على جمع واستكمال البيانات الرئيسية الخاصة بالعلاقات الصناعية فيما يتعلق بالعضوية في النقابات، وكثافة النقابات، والمجالات المشمولة بالمفاوضات الجماعية. ويجري أيضا وضع منهجية مناسبة من أجل تطبيق نهج موحد لجمع وتحليل هذه البيانات. ويهدف إدراج مؤشرات الحوار الاجتماعي في الاستبيان السنوي للمنظمة إلى توفير صورة شاملة للمعلومات الإحصائية المتاحة بشأن كثافة النقابات والمجالات المشمولة بالمفاوضات الجماعية وتزويد المنظمة بعناصر تسهم في وضع مبادئ توجيهية دولية لقياسها بهدف تعزيز إمكانية مقارنتها.

ياء - إحصاءات الأجور وساعات العمل مصنفة حسب الصناعات والمهن

٤٨ - عملا بتوصيات المؤتمر الثامن عشر، أكملت منظمة العمل الدولية تقييمها لجمع بيانات الاستفسار لشهر تشرين الأول/أكتوبر (*ILO October Inquiry*) ونشرها من أجل القيام بجمع البيانات العالمية عن العمالة والأجور ووقت العمل (والتصنيف حسب المهنة و/أو فئة النشاط الاقتصادي) بطريقة أكثر اتساقا. ونظرا لانخفاض معدلات الاستجابة للدراسة الاستقصائية بين الجهات المعنية بإعداد الإحصاءات الوطنية، والاستجابات التي تعكس فئات من المهن والصناعات عفا عليها الزمن ونظرا لكون الدراسة الاستقصائية مرهقة، إلى جانب الرأي الذي أعرب عنه مستخدمو البيانات من أن البيانات لم تكن مفيدة للمقارنات بين

البلدان بسبب عدم توحيد المتغيرات، قامت المنظمة في حزيران/يونيه ٢٠١٠ بإجراء أول دراسة استقصائية مبنية على مشاورة الخبراء بشأن الأجور/الدخول، وساعات العمل والعمالة، تهدف إلى الوصول إلى توافق في الآراء بين مستخدمي البيانات الرئيسيين والجهات المعدة لها والهيئات المكونة للمنظمة بشأن مجموعة من المتغيرات الموحدة في هذه المجالات وبشأن فئات المهن والأنشطة الاقتصادية الرئيسية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١١ أرسلت المنظمة دراسة استقصائية للمتابعة إلى الخبراء بهدف التحقق من صحة نتائج الجولة الأولى والمساعدة على زيادة تحسين المتغيرات الرئيسية المستخدمة في جمع البيانات السنوية. وقد أخذت المنظمة في الاعتبار توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بناء على الدراستين الاستقصائيتين للخبراء، فضلا عن الحاجة إلى تبسيط جمع بيانات المنظمة، والتي تعكس المتوسطات السنوية، وإدراج نتائج الاستقصاء ضمن استبيانها السنوي عن المؤشرات. وبالتالي، لن يُنشر الاستفسار في تشرين الأول/أكتوبر، وبدلا من ذلك ستُنشر مجموعة من البيانات أكثر توحيدا بشأن العمالة والأجور ووقت العمل مصنفة حسب المهن و/أو فئات النشاط الاقتصادي) في قاعدة البيانات الجديدة لإحصاءات العمالة التابعة للمنظمة.

كاف - الوظائف الخضراء

٤٩ - على مدى السنوات القليلة الماضية، شدد المجتمع الدولي على آثار تغير المناخ على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأنماط الإنتاج والاستهلاك، وبالتالي على العمالة والدخول والفقر. وشدد كثيرون على أهمية التحول نحو اقتصاد أخضر ومستدام.

٥٠ - وهكذا، أصبح مفهوم الاقتصاد الأخضر محورا في نقاش السياسات العامة، وجرى تعميمه في عمل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. واعتبر مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل في حزيران/يونيه ٢٠١٢، أن الاقتصاد الأخضر سبيل مهم يفضي إلى تحقيق التنمية المستدامة. وقد انعكس هذا في الوثيقة الختامية للمؤتمر، المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه'' (قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق).

٥١ - وقد أدى ذلك إلى زيادة الحاجة إلى إحصاءات يعول عليها عن الوظائف الخضراء، من أجل ما يلي: (أ) التوصل إلى فهم أفضل لتأثير ''خضرنة الاقتصاد'' على سوق العمل؛ (ب) التأكد من اتخاذ تدابير فعالة ووضع أدوات سياساتية تستجيب للتحول المطلوب إلى اقتصاد أكثر اخضرارا.

٥٢ - ومن أجل الاستجابة لهذا الطلب المتزايد على كل من البيانات الإحصائية والمبادئ التوجيهية المفاهيمية بشأن قياس الوظائف الخضراء، شاركت إدارة الإحصاء بمنظمة العمل الدولية في صياغة مقترحات من أجل الاتفاق على تعريف إحصائي للوظائف الخضراء

وما يرتبط به من مبادئ توجيهية منهجية يمكن أن تستخدم لإنتاج المؤشرات الإحصائية المنسقة دوليا، والتي تكتسي أهمية في رصد التقدم المحرز نحو خضرنة الاقتصاد والآثار المرتبطة به على العمالة.

٥٣ - ومن أجل تشجيع النقاش، عقدت المنظمة اجتماعا تقنيا غير رسمي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ جمع بين خبراء وطنيين ودوليين وموظفي المنظمة لتبادل الخبرات ومناقشة مشروع التعريف أو التعاريف. ولتيسير المناقشة، استعرضت المنظمة في ورقة مفاهيمية الممارسةَ الحالية في بلدان مختارة، واقترحت تعريفا موحدا يمكن تطبيقه من قِبَل البلدان في جميع المناطق وفي مختلف مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتعتمد هذه الورقة على الأعمال الإحصائية الدولية الأخرى في المجالات ذات الصلة، مثل الحسابات البيئية وإحصاءات الطاقة، وتعرض القضايا المنهجية، ومصادر البيانات المحتملة، وأنواع المؤشرات التي يمكن وضعها.

٥٤ - وسيقدم مشروع مقترح لتعريف إحصائي للوظائف الخضراء والمبادئ التوجيهية المنهجية المرتبطة به في المؤتمر التاسع، وسيناقش فيه.

لام - الأنشطة الأخرى المضطلع بها على صعيد وضع المعايير

٥٥ - تواصل المنظمة، بوصفها الجهة المعنية بتنسيق الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك داخل منظومة الأمم المتحدة، الاضطلاع بما يلي: (أ) جمع الأرقام القياسية السنوية والشهرية لأسعار الاستهلاك في حوالي ٢٠٠ بلد ونشرها؛ (ب) تشجيع تنفيذ المعايير الدولية للأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك؛ (ج) تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء. وبالإضافة إلى التحديث المنتظم للسلسلة السنوية والشهرية، شرعت المنظمة منذ عام ٢٠١٢ في تحديث التوصيفات المنهجية للسلسلة الوطنية للأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك، وذلك بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. ومن المقرر نشر التوصيفات المنهجية في عام ٢٠١٣. وبالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، نظمت المنظمة اجتماعا لفريق الخبراء المعني بالأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك. وعُقد ذلك الاجتماع في الفترة من ٣٠ أيار/مايو حتى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢ في جنيف. وهي تواصل أيضا المشاركة بنشاط في أعمال الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بإحصاءات الأسعار. وباعتبار المنظمة الجهة المسؤولة عن تنسيق تنقيحات دليل الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك في المستقبل، فسوف تواصل صيانة النسخة الإلكترونية من ذلك الدليل على الإنترنت. وقد تم بالفعل استكمال عدد من الفصول. ويحتوي الموقع الشبكي على الإصدار الأصلي، والتصويبات، وأحدث إصدار مصحح.

٥٦ - وفي إطار رصد الأهداف الإنمائية للألفية، تتولى المنظمة مسؤولية رصد التقدم المحرز باستخدام خمسة مؤشرات[٣]، وقد واصلت إعداد التقديرات العالمية والإقليمية والقطرية، ورصد التقدم، وتحليل اتجاهات هذه المجموعة من المؤشرات. وقامت المنظمة باستكمال دليل مؤشرات العمالة الجديد للأهداف الإنمائية للألفية الذي نشر في عام ٢٠٠٩ تحقيقا للأغراض التالية: (أ) إطلاع أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والدولي على التعاريف والمفاهيم والعمليات الحسابية ومصادر البيانات لكل من مؤشرات العمالة الخمسة؛ (ب) مساعدة البلدان على رصد أوضاع العمالة بها وتقديم التقارير عنها بشكل فعال؛ (ج) تسليط الضوء على الصلات بين مؤشرات العمالة في الأهداف الإنمائية للألفية والمجموعة الأوسع نطاقا من مؤشرات العمل اللائق.

ميم - التدريب وبناء القدرات في مجال إحصاءات العمالة

٥٧ - تواصل المنظمة دعم المكاتب الإحصائية الوطنية ووزارات العمل لتحسين قياس الإحصاءات وجمعها ونشرها عن طريق العديد من الأنشطة التدريبية. ونظمت إدارة الإحصاءات بالاشتراك مع مركز التدريب الدولي التابع للمنظمة في تورينو، إيطاليا، برنامج التدريب السنوي العادي على الدراسات الاستقصائية للقوة العاملة وغيرها من المصادر، كما طبقت تحليل بيانات العمل، وذلك منذ عام ٢٠١٠. وإلى جانب ذلك، شاركت في دورة التدريب على الإحصاءات لدرجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية في مركز التدريب الدولي التابع للمنظمة وتعاونت في عدة حلقات عمل تدريبية بشأن مؤشرات العمل اللائق، نُظمت بالاشتراك مع مشروعين (RECAP و MAP) تابعين للمنظمة تمولهما المفوضية الأوروبية، وعُقد بعضها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا الوسطى وآسيا وأفريقيا. وعُقد في العامين الماضيين تدريب على العمل اللائق وإحصاءات العمالة، والعمل غير الرسمي، وعمالة الأطفال، والأجور وساعات العمل، والدراسات الاستقصائية للمؤسسات، ومؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، ومؤشر أسعار الاستهلاك والتصنيف الدولي الموحد للمهن، من بين موضوعات أخرى، وذلك في بعض الأحيان بالشراكة مع منظمات دولية أخرى مثل البنك الدولي، وبلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي،

(٣) المؤشرات الأربعة في إطار الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية (القضاء على الفقر المدقع والجوع) هي: تنمية نسبة إنتاجية العمالة، ونسبة العمالة إلى عدد السكان، ونسبة العاملين الذين يعيشون تحت خط الفقر، ونسبة أفراد الأسرة ممن يعملون لحسابهم الخاص وممن يساهمون فيها من إجمالي العمالة؛ وفي إطار الهدف ٣ (تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة)، حصة النساء من الوظائف ذات الأجر في القطاع غير الزراعي.

واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومصرف التنمية الأفريقي، والمعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ.

٥٨ - وأُجري في الأردن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ تدريب على ''إجراء وتحليل الدراسات الاستقصائية للقوة العاملة من أجل رصد سوق العمل''، وذلك بتعاون وثيق مع المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومركز التدريب والبحوث الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الإسلامية، ودائرة الإحصاءات العامة في الأردن، بمشاركة ٢٢ دولة عربية. ونُظمت دورة تدريبية تقنية حول ''إحصاءات العمالة ومعلومات سوق العمل وتحليلها'' في كاليدونيا الجديدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بالاشتراك مع الأمانة العامة لجماعة المحيط الهادئ، موجهة إلى الدول الجزرية في منطقة جنوب المحيط الهادئ بناء على توصيات بعثة تقييم تابعة للمنظمة. وعُقدت دورة حول تقنيات أخذ العينات المطبقة على استقصاءات الأسر المعيشية في السلفادور، استضافتها المديرية العامة للإحصاء والتعداد، إلى جانب اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وفي أفريقيا، عُقدت حلقة عمل تقنية عن ''تحديات واستراتيجيات تحسين إحصاءات العمالة في أفريقيا'' وذلك في باماكو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، ونُظمت حلقة عمل عن ''قياس العمل اللائق'' للبلدان الناطقة بالفرنسية وبلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الناطقة بالبرتغالية، وذلك في واغادوغو في كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

نون - تجميع بيانات العمالة ونشرها

٥٩ - حينما أنشئت إدارة الإحصاءات الجديدة في المنظمة في عام ٢٠٠٩، توصل استعراض خارجي إلى وجود نظم عفا عليها الزمن لتجميع ونشر إحصاءات العمالة، وارتفاع تكاليف الصيانة، وانخفاض نطاق التغطية، ووجود مشاكل في إمكانية المقارنة بين البيانات الدولية. ولذلك، أعطت الإدارة أولوية لتبسيط العمليات واستحداث أدوات جديدة لتجميع البيانات ونشرها. وفي الوقت نفسه ظلت المنظمة تواجه زيادة في الطلب على بيانات أكثر دقة وأفضل توقيتا، وخاصة بعد الأزمة الاقتصادية التي حدثت في عام ٢٠٠٧. وأشارت نتائج المشاورات مع الهيئات المكونة والباحثين إلى أن المنظمة ينبغي لها جمع مؤشرات إضافية ذات مفاهيم أكثر تبسيطا. ولكن هذا يضع المزيد من الضغوط على الموارد المحدودة وأدوات العمل العتيقة، مما يسفر عن زيادة العبء الملقى على عاتق البلدان. ولا يشمل مشروع إعادة تصميم النهج الجديد فقط وضع تطبيقات جديدة باستخدام أدوات حديثة ومناسبة لتحقيق المهام المطلوبة، بل يشمل أيضا إجراءات تتصف بالصبغة الآلية.

ومن الجوانب التي جرى التأكيد عليها من بداية المشروع الجديد اعتماد كل معيار قياسي ممكن، وذلك لزيادة فرص التفاعل مع شركاء المنظمة. وهكذا، فإن هذه العملية تتبع توصيات النموذج العام لعمليات الأعمال الإحصائية، ويستخدم أدوات تطوير من مجموعة أوراكل (وهو معيار قياسي ''بحكم الأمر الواقع'')، وتستند وسائل جمع البيانات والبيانات الفوقية على إكسل، ولغة التوصيف الموسعة (XML)، ومبادرة توثيق البيانات، والتبادل الإلكتروني للبيانات الإحصائية والبيانات الفوقية (SDMX).

٦٠ - ويساهم اعتماد المعايير القياسية في تعزيز التعاون مع المؤسسات الأخرى بشأن جمع البيانات وتطوير البرمجيات، ومحاولة الحد من عبء الإجابة الملقى على البلدان، وتجنب الازدواجية في جمع الإحصاءات الرسمية. وقد تم مؤخرا توقيع اتفاقية مع المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية لتوفير أكثر من ٦٠ في المائة من مؤشرات التجميع السنوية مما يخفف العبء عن الدول الأوروبية في هذه المهمة؛ وبدأ العمل المشترك مع المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك لتنفيذ مبادرة لتبادل إحصاءات العمل، ومع البنك الدولي لتحديد البيانات الفوقية المرجعية للدراسة الاستقصائية للقوة العاملة، واعتماد المعيار الموحد لمبادرة توثيق البيانات. ويجري أيضا استحداث وصلات بينية للبرمجيات (وصلات بينية لبرمجة التطبيقات) لتكون قادرة على إعادة استخدام تطبيقات البرمجيات التي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لرسم الخرائط والنشر المتنقل.

٦١ - وتقوم العملية الجديدة لتجميع البيانات ونشرها على ثلاث أفكار رئيسية: (أ) توسيع نطاق سبل التفاعل مع البلدان بغرض جمع البيانات؛ (ب) تنظيم إجراءات الاتساق والتصحيح بغض النظر عن الطريقة التي تم بها تلقي البيانات، (ج) القدرة على معرفة متى ولماذا (أو لماذا لا) تصل البيانات من البلدان، وبالتالي معرفة كمية المعلومات التي ينبغي إدراجها في المنشور.

٦٢ - ويجري تنفيذ طريقتين جديدتين لجمع البيانات: الاستبيانات الإلكترونية، التي تتيح للبلدان إدخال البيانات عن طريق الإنترنت، واستخدام التبادل الإلكتروني للبيانات الذي يقوم على أساس معيار SDMX، مما يتيح للبلدان إرسال المعلومات في ملفات XML تحمل تلقائيا من قواعد البيانات الخاصة بها، أو التعامل مع النظام عن طريق خدمات شبكة الإنترنت لتحميل البيانات. وما زالت الاستبيانات باستخدام برنامج إكسل تمثل خيارا سليما، ولكن من المتوقع أن توقف البلدان استخدامها تدريجيا، وتنتقل بالتالي إلى استخدام SDMX أو الاستبيانات الإلكترونية على الإنترنت، التي يُتوقع أن تكون متاحة بحلول آذار/مارس ٢٠١٣.

٦٣ - وتجري حاليا تغييرات في طريقة تعامل المنظمة مع البلدان. وقد أنشئت أفرقة متعددة اللغات للتعامل مع كل منطقة أو مجموعة من البلدان. وتم إناطة كل عضو من أعضاء الأفرقة بمجموعة من البلدان على أساس المهارات اللغوية والتقارب الثقافي والمعرفة السابقة بالمنطقة. وهذا النهج المرتكز على البلد (على العكس من النهج السابق الذي يركز على الموضوع) يتيح لهم تطوير العلاقات مع نظرائهم في كل بلد معين، ويجعلهم مسؤولين عن زيادة معدلات استجابة البلد. وقد أثبتت هذه الطريقة الجديدة بالفعل قيمتها، مما زاد من معدل الاستجابة في جمع البيانات في عام ٢٠١١ مقارنة بالسنوات الخمس الماضية. وهذا على الرغم من طلب عدد من المؤشرات يبلغ ضعف ما كان عليه في الماضي. وإلى جانب ذلك، يقدَّم الدعم التقني إلى البلدان لتخفيف عبء تقديم التقارير واستيعاب المفاهيم.

٦٤ - وأما عن البيانات الفوقية، فسيتم تجديد النظام السابق ''المصدر والأساليب'' ودمجه في قاعدة بيانات إحصاءات المنظمة، مما يجعلها متوافقة مع المعيار القياسي DDI 2.x لإتاحة المجال لإدماج البيانات الفوقية الحالية. وتتكون قاعدة البيانات الموحدة الجديدة لإحصاءات منظمة العمل الدولية وموقعها الشبكي من صفحات دينامية مبنية على أساس محتوى قاعدة البيانات الفوقية. ويوفر الموقع طرقا مختلفة للوصول إلى المعلومات (حسب الموضوع، حسب البلد، حسب التصنيف، حسب التحميل بالجملة، وما شابه ذلك)، فضلا عن وصلات سياقية لأنواع مختلفة من المستندات مثل، القرارات، والمبادئ التوجيهية، والمنشورات، وما شابه ذلك، حسب البلد و/أو الموضوع الذي يجري استعراضه.

٦٥ - وبدأ تنفيذ استبيان سنوي جديد لمؤشرات منظمة العمل الدولية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، يشمل مجموعة واسعة من إحصاءات العمل اللائق والعمالة. ويتضمن الاستبيان الجديد مؤشرات تتمحور حول مجالات مواضيع تتراوح بين المجالات التقليدية مثل السكان الناشطين اقتصاديا، ووقت العمل، والأرباح، والإصابات المهنية، والإضرابات وإغلاق أماكن العمل، ومجالات جديدة بما في ذلك العمال المحبطون، والدخل المتصل بالعمالة، وفقر العاملين، وتفتيش العمل، والعضوية في النقابات، والمفاوضة الجماعية. وما زالت تعاريف المؤشرات تعكس تعاريف المفاهيم وتصنيفاتها بينما تلبي حاجة مستخدمي البيانات إلى زيادة مواءمة إحصاءات العمالة وتحسين قابليتها للمقارنة.

٦٦ - وقد أُدخلت تحسينات كثيرة على قاعدة بيانات للمؤشرات القصيرة الأجل من حيث نوعية وكمية المعلومات، مما يفيد في دعم احتياجات مستخدمي البيانات الذين يحتاجون بيانات قصيرة الأجل لرصد اتجاهات سوق العمل في الوقت المناسب في هذه الأوقات التي تشهد أزمة اقتصادية. وقد أُدرِج في قاعدة البيانات أكثر من ٥٠ مؤشرا عن سوق العمل

وأسعار المواد الاستهلاكية لحوالي ١٠٠ بلد. وتعد قاعدة البيانات هذه مهمة لتقديم التقارير إلى اجتماعات العشرين التي تحضرها منظمة العمل الدولية إلى جانب وكالات أخرى.

٦٧ - وبدأت إدارة الإحصاء بالمنظمة في نشر السلاسل الزمنية المعدلة موسميا ابتداء من أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وشملت المواضيع التي جرى تناولها السكان الناشطين اقتصاديا (المجموع والتصنيف حسب نوع الجنس)، وإجمالي العمالة (المجموع والتصنيف حسب نوع الجنس)، والبطالة (المجموع والتصنيف حسب نوع الجنس)، ومعدلات البطالة (المجموع والتصنيف حسب نوع الجنس). وتنشر السلسلة الزمنية فصليا فقط. وبالنسبة إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يجري استخلاص السلاسل الزمنية المعدلة موسميا من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وبالنسبة إلى البلدان الأخرى التي تنشر بيانات أقل من السنوية باستمرار، تتولى المنظمة تعديلها موسميا. ويشمل هذا ٣٦٩ سلسلة زمنية و ٤٥ دولة. ويجري عن كثب اتباع المبادئ التوجيهية للنظام الإحصائي الأوروبي بشأن المبادئ التوجيهية للتعديل الموسمي. وتنشر البيانات الفوقية التفصيلية لكل من السلاسل الزمنية. وتستخدم المنظمة برمجيات ديميترا ٢-٢ (DEMETRA 2-2). ويجري حاليا تنفيذ الانتقال إلى ديميترا+ (DEMETRA+).

٦٨ - ويجري إدماج كل من المؤشرات السنوية والمؤشرات القصيرة الأجل، إلى جانب بقية قواعد بيانات المنظمة في قاعدة بيانات جديدة، هي قاعدة بيانات إحصاءات منظمة العمل الدولية. وقد بدأ هذا المشروع، وسوف يسهل استخدام وفهم المستخدمين لإحصاءات العمالة، الذين كانوا حتى الآن يعطَون أرقاما مختلفة من قواعد بيانات مختلفة، جميعها صادرة عن المنظمة. وقد أقر مجلس إدارة المنظمة ذلك بالفعل، وسوف يكون حجر الزاوية في إعادة التنظيم الجارية للمنظمة.

رابعا - الخلاصة

٦٩ - توصي المنظمة بما يلي:

(أ) الإحاطة علما بمختلف الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة من خلال الشراكات التي تقيمها مع الدول الأعضاء ومختلف المنظمات الدولية، بغرض الإعداد للمؤتمر الدولي القادم التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمالة الذي سيعقد في مقر المنظمة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وتشجيع خبراء إحصاءات العمالة في مختلف المكاتب الإحصائية الوطنية على المشاركة بنشاط في المناقشات بشأن مشروع القرار الجاري بحثه الآن في جميع أنحاء العالم؛

(ب) التشجيع على مشاركة واسعة لخبراء إحصاءات العمالة في المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمالة الذي سيعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ من أجل إجراء مناقشات نشطة وحيوية، فضلا عن تبادل الآراء لكي تكون جميع المواقف الإقليمية ممثلة تمثيلا جيدا ولإدراجها في النتائج والاستنتاجات؛

(ج) الإحاطة علما بمختلف الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة في دعم الجهود الإقليمية والوطنية في مختلف مجالات إحصاءات العمالة والعمل اللائق، وخاصة الأساليب الجديدة لتجميع البيانات والتي يجري تحديثها من أجل تخفيف عبء التقارير الملقى على عاتق البلدان؛

(د) تشجيع الوكالات المانحة والمؤسسات المالية الدولية على زيادة مشاركتها في دعم الأسر المعيشية وإنشاء دراسات استقصائية وسجلات إدارية من أجل توسيع قاعدة المعارف بشأن قضايا العمالة، التي تحتل الآن مركز الصدارة في اهتمام واضعي السياسات؛

(هـ) تشجيع الدول الأعضاء على المشاركة الفعالة في أفرقة العمل الإقليمية المعنية بإحصاءات العمالة التي يجري الترويج لها الآن والتي تم إنشاؤها في معظم المناطق من أجل الحفاظ على التحديث المستمر لمعاييرها القياسية وعملياتها على الصعيد الدولي؛

(و) تعزيز إحصاءات العمالة في إطار النظام الإحصائي الوطني من خلال التنسيق الفعال مع وزارات العمل والوكالات الوطنية الأخرى المسؤولة عن تلك الإحصاءات، من أجل تنفيذ أفضل المعايير الإحصائية الدولية التي وافق عليها المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمالة. وبذلك، فإن مجلس إدارة المنظمة – المؤلف من وزارات العمل وأرباب العمل والمنظمات العمالية – سيؤكد أيضا الحاجة إلى زيادة إحصاءات العمالة وتحسينها على الصعيد الوطني، وسيولي مزيدا من الاهتمام لهذه الأنشطة.

٧٠ – واللجنة الإحصائية مدعوة إلى أن تحيط علما بآراء المنظمة والتوصيات التي قدمتها في هذا التقرير.